

## POWER STRUCTURE IN RURAL SOCIETY (A COMPARATIVE STUDY FOR LOCAL PEOPLE COUNCILS AND EXECUTIVE COUNCILS IN SOME ADMINISTRATIVE CENTERS AT DAKAHLIA GOVERNORATE).

Abou-Hussien, Ibtihal M. K.\* and Nagwa A.F. El-Gammal\*\*

\* Extension and Rural Sociology Dept., Fac. Agric., Mansoura University

\*\* Faculty of Agric., J. Agric Sci., Fac. of Agric., Mansoura University

بناء القوة فى المجتمع الريفي (دراسة مقارنة لكل من المجالس الشعبية المحلية  
والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية ببعض قرى محافظة الدقهلية).

إبتيهال محمد كمال أبو حسين\* و نجوى عبد المنعم فهمى حمودة الجمال\*\*

\* قسم الإرشاد والإجتماع الريفي - كلية الزراعة - جامعة المنصورة

\*\* مجلة العلوم الزراعية - كلية الزراعة - جامعة المنصورة

### المخلص

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الرئيسية فى العلوم الإجتماعية ، حيث يذهب بعض العلماء إلى الاعتقاد بان أى فعل إجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وأن كل علاقة إجتماعية هي فى جوهرها معادلة للقوة ، فالقوة عند كل من "ماركس" و"ماكس فيبر" و "بارسونز" هي القدرة الإجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الإلتزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع. (الأسود، ١٩٩٩، ص ١٩٠) وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بقرى الدراسة من خلال الجوانب المختلفة للمشاركة المحلية وأيضاً التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بالجوانب الفنية فضلاً عن التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة التنظيمية.

وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة باستخدام أسلوب الإستبيان بالمقابلة الشخصية خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠١٠ ، وقد تم استخدام اختبار (t) كأداة للتحليل الإحصائى وإستخلاص النتائج.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها:

- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-٠.٥٢٠)، وهى قيمة غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٨٠٧)، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٣١)، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٣٦٠)، وهى قيمة غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكيف (٠.٢٩٧)، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الأفقى (١.٧٤٧)، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الرأسى (٢.٠٤١)، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد الصيانة والصحة التنظيمية (للاستمتاع بالعمل ، ملاءمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) (١.١٠٩ ، ١.٧٦٨ ، ٠.٠٩١ ، ١.١٣١) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجوانب أخرى (أهداف إدارية، أهداف بيئية، أهداف إجتماعية ، أهداف اقتصادية) (١.١٤٤ ، ٠.٢٦٨ ، ١.١٦٦ ، ٠.٥٦٤) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

## المقدمة

إن تفهم عملية البحث العلمي ضرورية ، وتجعلنا أكثر إدراكاً بمشكلات مجتمعنا ، وتساعدنا في حل مشكلات مجتمعنا من خلال تطبيق نتائج هذه البحوث ولاشك في أنه لا علم بغير منهج. بيد إستشراف إتجاهات التغير المستقبلي وإنعكساته من أهم العوامل التي لا بد وأن تؤخذ في الإعتبار عند وضع إستراتيجيات التنمية الحديثة ، تلك الإستراتيجيات التي تقوم على أساس إختبارات إجتماعية مقبولة والتي تأخذ في حساباتها التأثير المتبادل بين منظمات المجتمع الحكومية منها والشعبية ، ولتحقيق ذلك لا بد من تفعيل العمل بالمجالس الشعبية المحلية قبل إجراء الإنتخاب وحسن إختيار رؤساء الأجهزة التنفيذية المعنيين حتى يمكن رسم صورة مستقبلية لمصر مرغوب فيها من منظور المصلحة العامة المصرية حتى يمكن تحديد رؤية مستقبلية لمسار التنمية في مصر قابلة للتنفيذ في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة. (نصر وآخرون ، ٢٠٠٥ ، ص ٣)

وتعتبر الوحدات المحلية الريفية أحد المنظمات الإجتماعية الحكومية التي تطبق اللامركزية الإدارية في مصر ، كما تستهدف إحداث التنسيق والتكامل بين جهود السلطات الحكومية من أجل تطوير الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبيئات المحلية لربط هذه البيئات بالدولة .

وتعد المنظمات الإجتماعية بما لها من إحداث التغيير وبما لها من أساليب الضبط الإجتماعي أحد أهم مظاهر بناء القوة في المجتمعات ولقد شهدت المنظمات الإجتماعية في الفترة الأخيرة ، عدداً من التغيرات والتي إرتكزت على درجة نجاح الخطط ، التي تم وصفها بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فالوقت الحالي ، وهذا التقدم إعتد على درجة تزويد المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي قامت بصياغة تلك الخطط وتنفيذ البرامج التي تستهدف تنمية المجتمع بالموظفين والجهاز التنفيذي الجيد حتى يسمح لهذه المؤسسات والمنظمات الوصول إلى نتائج إيجابية وبذلك تحقق أهدافها التنموية. (أبو حسين ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٤٩)

فقد ظهرت المنظمات في حياة المجتمعات الإنسانية لكي تواجه التباين الشديد في أنشطة المجتمعات الحديثة ، والتنوع الذي أصبح خاصية مميزة لهذه المجتمعات ، والتغير الذي أصبح من أهم سماتها ، والتعقد في نظمها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية ( عطا الله ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣ ) ، والمجتمع الحديث يوصف بأنه مجتمع المنظمة لأنه يضم حالياً العديد من المنظمات التي تؤدي أدوار ووظائف هامة للأفراد والجماعات على حد سواء ، فالمنظمة أصبحت الأداة الرئيسية التي يشبع بها المجتمع حاجات مواطنيه ويحقق بها أهدافه ، والعلاقة قائمة بين تقدم المجتمع من ناحية وفعالية المنظمات العامة فيه من ناحية أخرى ، فكلما كانت المنظمات فعالة في مقابلة إحتياجات الأفراد ومتطلباتهم كلما ذات المجتمع قوة وتقدم. (عكرش ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٥ )

بذلك يمكن إدراج عمق وأصالة العلاقة بين المنظمات الإجتماعية والمجتمع الإنساني ، فهي تمثل علاقة عضوية قوامها مواجاة إحتياجات المجتمع وتلبية رغبات أفراد ، تلك التي تحققها المنظمات على أن يتكفل المجتمع بدعم ومساندة المنظمات التي تقوم على خدمته ، ويعمل على توفير ماتحتاجه من موارد مادية وبشرية لذا فإن وجود المنظمات أصبح ضرورة تحتمها حاجات المجتمع الذي أصبح أحد سماته الميل إلى التعقيد والتغير السريع.

ويعتبر مفهوم المنظمة الإجتماعية Social Organization Concept أحد المفاهيم التي شاع إستخدامها في معظم الدراسات السوسولوجية المعاصرة. ويذكر "على" (١٩٨٤ ، ص ١٩٠) أن إصطلاح المنظمة يشير إلى المنظمات العاملة ( Working Organization ) في المجتمعات عامة ، سواء كانت هذه المنظمات تتمثل في شركات ( Companies ) أو مؤسسات ( Institutions ) أو هيئات ( Organization ) أو بيوت تجارية ( Firms ) أو مشروعات ( Enterprises ) أو منشآت ( Establishments ).

### المشكلة البحثية للدراسة:

تلعب الوحدات المحلية دوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ونظراً لتقسيم جمهورية مصر العربية إدارياً إلى عدد من الوحدات المحلية فإنه بقدر نجاح تلك الوحدات في تحقيق التنمية المحلية بقدر نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية القومية الشاملة لذلك كان من الضروري توافر علاقات تنظيمية بين الوحدات المحلية وبعضها البعض من جهة وبينها وبين أجهزة التنمية المحلية التابعة لهن من جهة أخرى حتى تتوافر لها المناخ التنظيمي الذي يساعدها على تحقيق أهدافها .

ومن ثم على المنظمات الريفية القيام بدور متميز في تنمية القرية المصرية إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، وذلك من خلال إحداث العديد من التغيرات المادية وغير المادية في الريف لمصرى. كما قال

" الإمام وأبو حسين" (١٩٩٥ ، ص ٤٤) أن على المنظمات الريفية أن تساهم فعلياً في تقليل معدلات التخلف ، وتوفير فرص التعليم والتدريب ، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى سكان الريف ، وذلك من خلال أداء أدوارها ووظائفها بالفعالية المطلوبة ، الأمر الذي يمكن معه التأكيد على أهمية تلك المنظمات في مجال التنمية الريفية ، ويرقيها لكي تكون أحد المداخل الرئيسية لإحداث مثل هذه التنمية.

قد تبين من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال وجود مشكلات عديدة تورق أبناء المجتمع المحلي ويصعب عليهم حلها كما تبين أن المشكلات التي تسعى الوحدات المحلية لحلها ليست ذات الأولوية لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع بل تدخل في أولويات أعضاء مجلس الشعب والشورى لتحقيق أغراضاً شخصية لهم وتبين أن أعضاء المجلس الشعبي المحلي المنتخبون منة حيث أنهم لم يتم إنتخابهم بناءً على رغبة أبناء مجتمعهم بطريقة ديمقراطية سليمة ولكن يتدخل في إختيارهم قبل إجراء إنتخابات أعضاء مجلس الشعب و الشورى كما لوحظ بطى شديد في حل المشكلات وتنفيذ المشروعات التي تخدم أبناء المجتمع المحلي وتراجع دور المحليات في المجال الإقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب كما تبين وجود توزيع غير عادل للإعتمادات المالية على المناطق المختلفة لعمل الوحدات المحلية ولوحظ تدنى العمل التطوعي ومشاركة الأهالي وإهدار كبير لموارد المجتمع المحلي.

وقد تبين أيضاً أن نظام الإدارة المحلية في مصر بتكليف الوحدات المحلية ( المجلس الشعبي والتنفيذي) بالدور الأكبر في مجالات التنمية للمجتمع المحلي لمنحهم الإختصاصات المقررة للوزارات المختصة ومع التطورات الحالية والتي حدثت في المجتمع المصري من التحول الى النظام الإقتصادي الحر مما يعطي دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني ومنها جمعيات تنمية المجتمع للنهوض بالتنمية المحلية للمجتمع بشريا وماديا علما بأن التشريع الحالي للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي ينص على تنظيم العمل بها يوائم مع التشريع الخاص بالإدارة المحلية حتى تحقق اعلى مستوى من التنمية.

وفي ضوء ما سبق دراسته يمكن إيضاح مشكلة البحث في كيفية النهوض بهاتين المنطقتين عن طريق تطوير الأداء التنظيمي لهما بشريا وماديا وكيف يمكن تفعيل دورهما في التنمية الريفية حتى تؤدي كل منها بدورها ودفع عجلة التنمية الريفية، وسوف يتضح ذلك في أهداف الدراسة.

#### أهداف البحث:

- ١- التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بالفقرى المدروسة، وذلك من خلال الجوانب التالية (المشاركة الإجتماعية الرسمية، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، المشاركة السياسية)
- ٢- التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بالجوانب الفنية بالفقرى المدروسة ، وذلك من خلال (جانب الإمكانات وتسهيلات العمل بالوحدة ، جانب الإمكانات البشرية بالوحدة ، جانب فعالية العاملين بالوحدة ، الجوانب الإدارية والتنظيمية بالوحدة.
- ٣- التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة بالفقرى المدروسة ، وذلك من خلال (بعد التكيف ، بعد التكامل ، بعد التكامل الأفقى ، بعد التكامل الرأسى ، بعد الصيانة والصحة التنظيمية ، الإستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى)
- ٤- صياغة بعض المقترحات التي تؤدي إلى تفعيل الدور لكل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية في مجال التنمية الريفية.

#### الإطار النظرى للدراسة

الدراسة الحالية تنسم بقدر من الشمول والإتساع إذ أن الهدف العام من الدراسة يتمثل في دراسة بناء القوة من خلال عمل وأداء المجالس التنفيذية و المجالس الشعبية للوحدات المحلية من خلال التعرف على الوضع الراهن لكل منهما ، و التعرف على مستوى الرضا الوظيفي ، والتعرف على الأهمية النسبية للأبعاد والمؤثرات المدروسة لتلك المنظومتين ، بالإضافة إلى التعرف على المتغيرات الإجتماعية والجوانب الفنية للقائمين على الوحدة المحلية ، وأيضاً التعرف على أبعاد التكيف والتكامل وبعد الصيانة والصحة التنظيمية وبعد تحقيق الأهداف.

فقد عمدت الدولة إلى إنشاء الوحدات المحلية الريفية تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية في الحكم والإدارة وإطلاقاً من مبدأ تأكيد حكم الشعب وحقه في خدمة نفسه بنفسه، فنظام الحكم المحلي يضمن المشاركة الفعالة من جانب أفراد الشعب في إدارة مصالحهم وحل مشكلاتهم وتوفير إحتياجاتهم وتعاونهم مع الأجهزة الحكومية للنهوض بمجتمعاتهم المحلية وتحقيق التنمية الشاملة. ( الشرفاوى ، ١٩٩٣ ، ص ١)

ويشير "عكرش" (٢٠٠٥، ص ١٣٦)، إلى أن الوحدات المحلية الريفية منظمة تمتلك من الموارد البشرية والمادية ما يجعلها قادرة على قيادة العمل التنموي في الريف المصرى ولكن لى يتم توجيه هذه الوسائل نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية فإن الأمر يتطلب توافر عدة شروط هي:

- ١- أن يكون لكل منظمة عدد من العاملين القادرين على إدارة استغلال جميع الموارد المتاحة بالمجتمع الريفى فى خدمة عملية التنمية .
- ٢- أن يكون هناك نوعا من التكامل بين المنظمات بعضها البعض من جهة وجميع المنظمات المتباينة بالقرية من جهة أخرى حتى لا يتم إعاقة العمل التنموي فى القرية.
- ٣- أن تسعى كل منظمة إلى إثارة مشاعر الأهالى نحو المشاركة الفعالة فى الأنشطة والأعمال التى تقدمها لهم.
- ٤- أن تعتمد كل منظمة على الجهود الأهلية فى المراحل المختلفة لتنفيذ المشروعات التنموية.
- ٥- أن تسعى كل منظمة إلى تفعيل دورها فى تنمية مجتمعها.

ويوضح "العزبى" (٢٠٠١، ص ص ٢١٣-٢١٤) أن نظام الإدارة المحلية يمكن الدولة من معايشة الجماهير فى مواقع تواجدهم لحظة بلحظة سعياً لتزواج العملية الإدارية بالعمل السياسى دونما إخلال بوحده التنظيم الإدارى للدولة وتناسق أهدافه ومن ذلك تبدو الأهمية الكبيرة لتطبيق اللامركزية بالدولة المعاصرة فى الجوانب السياسية والإدارية على النحو التالى:

- ١- **جانب سياسى:** فهناك نمو مستمر فى تطلعات وإحتياجات المواطنين ورغبتهم فى أن يكون لهم دور مناسب فى رسم السياسات العامة للدولة يستوى فى ذلك أن تكون الدولة نامية أو متقدمة. وكلما اتسع نطاق هذه المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما أدى ذلك إلى النجاح فى إخراج سياسات عامة تعبر تعبيراً موضوعياً عن الإحتياجات المتزايدة لجمهور المواطنين كما أن ذلك يؤدى أيضاً إلى خلق تجمع سكانى إيجابى يقبل على المشاركة فى تنفيذ مشروعات التنمية.
- ٢- **جانب إدارى:** وهو يرتبط بقدرة الدولة على السيطرة على المشروعات التى تقيمها وتعهد إلى الوحدات المحلية بتنفيذها وإدارتها بكفاءة ونجاح وفقاً للتوزيع الجغرافى لهذه المشروعات فى جميع أنحاء الدولة ومن هنا يصبح الإتجاه نحو نظم الإعتماد على المحليات فى إدارة وتسيير هذه المشروعات أمر حتمياً لا بد منه.

ويضيف "العزبى" (٢٠٠١، ص ٢١٤) أن تلك الأهمية تزداد وتصبح أكثر خطورة فى البلدان النامية لما تحققه اللامركزية فى تلك البلدان من وظائف حيوية لعمليات التنمية القومية. والعبرة فى اللامركزية ليست فى شكل التنظيم المتبع بقدر ما هى فى التطبيق العملى والذى يجب أن تبرز فيه قدرات معينة تعد فى النهاية محددات أساسية لنجاح اللامركزية مثل النجاح فى تحقيق قدر مناسب ومترابطة الأهمية من المشاركة الشعبية فى المحليات والنجاح فى عزل التأثير السلبي والضرر للبيروقراطية المركزية من أن يصيب اللامركزية بما يعوقها والنجاح فى تنمية موارد محلية بكافة السبل وبشكل مستمر بما يدعم النظام اللامركزى والنجاح فى تنسيق علاقات الوحدات المحلية مع الوحدات المركزية للدولة وتكوين وتنمية كادر بشرى للعمل فى المحليات بإسساس الخدمة العامة ويقدر مناسب من الكفاءة المهنية وتنمية الرعاية المركزية والتعاطف المركزى مع خطط ومشاريع الوحدات المحلية.

- ويوضح "حسن" (١٩٧٠، ص ١٤٣) أهمية دور الإدارة المحلية التى تهدف إلى ما يلى:
- ١- تحسين الظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومى.
  - ٢- الإعتماد على الجهود الذاتية والمساهمة الإيجابية من أفراد المجتمع فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بما يضمن بذل الجهود والتضحيات اللازمة لنجاح المشروعات ورواجها.
  - ٣- إستثمار المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الحكومة المركزية لتدعيم المجهودات الأهلية وتحقيق النمو الحضرى المنشود للمجتمعات المحلية.
  - ٤- تغيير مفاهيم وأفكار الأفراد وإتجاهاتهم وأنماط سلوكهم من خلال التأهيل والتدريب على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقة إيجابية فى عمليات التنمية

ويوضح "سلطان" (٢٠٠٥، ص ١٨٤) أن أهمية الحاجة إلى الإدارة المحلية تظهر فى تنفيذ برامج التنمية الريفية حيث أجمعت مؤشرات العالم الأخيرة على ضرورة وضع إستراتيجيات جديدة للتنمية الريفية وكذلك وضع سياسات تنفيذية جديدة لوضع تلك الإستراتيجيات موضع التنفيذ حتى يمكن لثمرات التنمية أن تصل إلى ذوى الدخل المحدود من سكان الريف ويستلزم هذا الأسلوب الجديد طرقاً عملية جديدة فى التخطيط والإدارة فى صور إعادة صياغة المؤسسات والأجهزة التى تقوم بالتنفيذ وذلك للتأكد من أن الخطط الموضوعية تتماشى مع الإحتياجات الفعلية والملحة بواسطة أهالى الريف ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنظيمات

حكومية وشعبية تعمل على تحريك وإستيعاب الطاقات البشرية فى المناطق الريفية نظرا لأن أهم المبادئ التى تبنى عليها الإدارة المحلية للتنمية الريفية هو مبدأ أن أهل الريف أنفسهم هم هدف التغيير ووسيلته.

وفى هذا الصدد يشير " الزغبى" (١٩٩٠، ص ١٧-٤١٨) أن البيان الإدارى الذى يتصف بدرجة عالية من المركزية فى إتخاذ القرارات لا يستطيع أن يتمشى مع أسلوب زيادة المشاركة من جانب الأهالى وعادة ما يتم تغيير هذا البيان بصورة تضمن زيادة اللامركزية فى إتخاذ القرارات الإدارية كأسلوب أكثر كفاءة فى العملية الإدارية ولمواجهة مشاكل التجمعات السكانية الريفية المبعثرة جغرافياً والتى تتطلب فى نفس الوقت زيادة مشاركة تلك التجمعات فى عمليات التنمية المختلفة. كما تتطلب التنمية الريفية زيادة التقارب بين الحكومة والناس وذلك عن طريق إنشاء وتدعيم نظام الإدارة المحلية وتشجيع عملية تنظيم المجتمع المحلى لتحريك الأهالى نحو جهود التنمية وزيادة مشاركتهم فى عملية إتخاذ القرارات ولا يتسنى للحكومات المحلية أن تقوم بعملها بكفاءة دون وجود روابط تنظيمية تربطها بالمستويات الحكومية الأعلى وكذلك بالمنظمات التطوعية والأهلية.

كما أشارت " نجم" (١٩٩٩، ص ٣) بأنه قد حدثت خطوة إيجابية ومقدمة فى مفهوم وأداء المنظمات غير الحكومية فى العالم وقد لمست المنظمات غير الحكومية فى مصر هذا التغيير فإعكس عليها فى أبعاد منها:

- ١- المؤسسية وتعنى إحداث تغيير مجتمعى فى تبنى الآليات اللازمة له.
  - ٢- الدور التنموى وهذا الدور يتأثر بدرجة كبيرة بحجم المهام الموكلة إليه والظروف الإجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيه وكذلك مشاكل التمويل المتعلقة بهذا الأداء.
  - ٣- بناء القدرات وتشمل تحديث الإدارة ، تدريب الإدارة - تدريب العاملين المشاركين على صنع القرار والسياسات.
  - ٤- بناء قاعدة للبيانات وتشمل إعداد الجمعيات ونوعية الخدمات المقدمة ، البيانات الأساسية ، المشروعات وأهدافها ونتائجها ، دليل عمل.
  - ٥- إقامة مشروعات عمل وتشبيك لتجميع المنظمات غير الحكومية التى تعمل على نفس المجال (صحى ، تعليمى ، قروض قصيرة).
- لذا يؤكد "سليمان" (١٩٨٨، ص ٢-٣) أن التنسيق والتكامل بين الوحدات المحلية يتحقق عندما:
- ١- تكون الأهداف نابعة من الإحتياجات الفعلية للمواطنين حتى يتم التجاوب معها ومشاركتهم فى تحقيقها.
  - ٢- عندما يتم التحديد الدقيق لأهداف اللامركزية الإدارية.
  - ٣- تناسب الإمكانات المادية والفنية والبشرية للوحدة المحلية مع الأهداف المحددة لها.
  - ٤- تكامل وتناسق الأهداف على كافة المستويات التنظيمية للوحدات المحلية.
  - ٥- توافر علاقات تنظيمية فعالة بين كافة المستويات المحلية من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى.

وتمثل المحليات فاعلاً أساسياً وشريكاً أصيلاً بل إنها الفاعل الرئيسى فى إدارة شئون الدولة والمجتمع ، فهى الأقرب إلى المواطن وهى التى تتعامل مع شئونه الحياتية اليومية وقد أكدت دراسات البنك الدولى والعديد من وكالات التنمية الدولية أن مشاركة المنفعين ومواطنى المجتمعات المحلية فى مشروعات التنمية المحلية كانت عاملاً أساسياً فى نجاح تلك المشروعات وأن غياب المشاركة غالباً ما يؤدى إلى تعثر تلك المشروعات فى مرحلتى التنفيذ والصيانة. (الخطيب ، ٢٠٠٣، ص ١٧١)

ويوضح "حيدر" (١٩٧٧، ص ٢٨١) أنه لنجاح أسلوب اللامركزية الإدارية فى تحقيق أهدافه فى بعض الدول ذات السبق فى هذا المجال عدة إعتبارات أهمها:

- ١- تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى والإقتصادى فى مجتمعاتها.
- ٢- سيادة السلوكيات الموضوعية والديمقراطية بالنسبة لأفراد المجتمع وبالتالي بالنسبة للعاملين فى الجهاز الإدارى.

٣- ترشيد النظم التشريعية والإدارية بما يتفق مع النظام الوليد الذى يستهدف التخفيف من حجم الأعباء المترابدة على الأجهزة المركزية.

ويشير "الهراس" (١٩٨٧، ص ٨١) إلى أن قيام نظام الإدارة المحلية فى الدول يرتبط بظروفها السياسية والإجتماعية والإدارية ، إذ تترتب على إختلاف تلك الظروف من دولة إلى أخرى بل وفى الدولة الواحدة خلال مراحل تطورها إلى تباين سمات النظام إلا أن أهدافه التى قام من أجلها يظل لها دائماً نفعيتها وفعاليتها بالنسبة للمجتمع.

وقد تأصلت نظرية الإدارة المحلية بعد أن تبلورت مصالح المواطنين المحليين وتطورت المفاهيم فى تحديد هذه المصالح ووسائل تحقيقها وكيفية إقامة الأجهزة اللازمة للإشراف عليها وإدارتها ، وكذلك تحديد

صلاحيات هذه الأجهزة وعلاقتها بالسلطات المركزية ، وتطورت النظرية في ظل تطبيقات مختلفة في بيئات متنوعة ، وبرزت رغبة أكيدة لإحداث تطور سريع في التنظيم وطرق العمل (Sherman, 1969, PP.140-141)<sup>(20)</sup> على المستوى المحلي.

وحيث أن تنمية الريف يحتاج إلى تضافر كافة الموارد المتاحة من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية فإن هذه المنظمات لا تكون قادرة على تحقيق التنمية المنشودة إلا من خلال التنسيق فيما بينها بالإضافة إلى تطوير الأداء التنظيمي من خلال المقارنة بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية وهو ماسوف نستعرضه في هذا البحث.

#### تعريف الإدارة المحلية:

تعددت التعاريف التي تناولت الإدارة المحلية ويمكن تصنيفها كالتالي:

#### (١) أسلوب إداري:

يعرف "بطرس" (١٩٧٧ ، ص ٣١١) الإدارة المحلية بأنها "أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون".

وأما "الهراس" (١٩٨٧ ، ص ٢٢) يعرف نظام الإدارة المحلية بأنه "أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محدودة في مجال الوظيفة الإدارية التي تطلع بها السلطات المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها".

وفي هذا يوضح "الهراس" بأن هذا التعريف علاوة على شموله للعناصر الأساسية للمركزية الإدارية الإقليمية بإبراز للهدف الحقيقي لنظام الأهداف هو تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق الرفاهية لأهلها بما يزيد من تمسكهم بالإقامة فيها ويخفف من حدة نزعتهم إلى العاصمة.

#### (٢) سلطة:

يعرف "الحبيبي" (١٩٨٠، ص ٣١٤-٣١٥) الإدارة المحلية بأنها "السلطة أو السلطات الإدارية التي توجدها الدولة وتتعرف لها بالشخصية المستقلة وتعهد إليها بإدارة الشؤون المحلية في حدود ما يقضى به القانون وعلى هذا تصبح الوحدة المحلية سلطة مستقلة بنفسها ويقتصر عملها على إدارة المرافق المحلية في دائرة اختصاصها أما المرافق القومية فتديرها وتشرف عليها الحكومة المركزية".

#### (٣) تنظيم إداري:

يعرف "شتا" (١٩٩١، ص ٥١-٥٢) الإدارة المحلية بأنها "تنظيم إداري توزع فيه الدولة وظيفتها الإدارية بين الحكومة المركزية ووحدات محلية يتجزأ إليها إقليم الدولة وفق ضوابط معينة وقد منح القانون تلك الوحدات شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة المركزية بيد أنه أخضعها لرقابتها ، وأوكل إليها إنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلي مستندة إلى إدارة شعبية يجسدها أعضاء منتخبون من سكان الوحدة".

وفي هذا يوضح "شتا" بأنه تأسيساً على هذا التعريف تقوم الإدارة المحلية على الأسس التالية:

- تنظيم إداري ، تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية وفق ضوابط معينة ذات شخصية معنوية مستقلة ، مجالس محلية منتخبة تمثل الإدارة العامة لسكان الوحدة المحلية.
- تخضع الوحدات المحلية لرقابة الحكومة المركزية وفقاً للحدود والضوابط التي يحددها القانون.
- توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية.
- إختصاص الإدارة المحلية بإنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلي.

#### الفروض النظرية للدراسة:

- ١-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الإجتماعية (الرسمية وغير الرسمية) والمشاركة السياسية بمراكز الدراسة
- ٢-توجد فروق معنوية بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الفنية (جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل ، جانب الإمكانيات البشرية ، جانب فعالية العاملين ، الجوانب الإدارية والتنظيمية ، وجوانب أخرى: أهداف إدارية - بيئية - إجتماعية اقتصادية) بمراكز الدراسة
- ٣-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة (بعد التكيف ، بعد التكامل الأفقي ، بعد التكامل الرأسى ، بعد الصيانة والصحة التنظيمية) بمراكز الدراسة
- ٤-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعيد تحقيق الأهداف للمشروعات (الموقف من التنفيذ) بمراكز الدراسة
- ٥-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعيد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة في مرحلة التخطيط) بمراكز الدراسة

- ٦-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعيد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة في مرحلة التنفيذ) بمراكز الدراسة
- ٧-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعيد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة في مرحلة المتابعة والتقييم) بمراكز الدراسة

### الطريقة البحثية

#### ١- المجال الجغرافي للبحث:

ويقصد به المنطقة التي يجري فيها البحث حيث تم اختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافي وذلك لعدد مبررات هي: أن جامعة المنصورة المسجل بها الباحثة تقع في عاصمة محافظة الدقهلية كما أن هذه المحافظة تمثل الموطن الأصلي ومحل إقامة وعمل الباحثة ، ومن ثم توفر تسهيلات بحثية لا تتوفر للباحثة حال اختيار محافظات أخرى. وعلى ذلك فإن معيار اختيار منطقة البحث أو محاله الجغرافي سيكون المحدد الأكثر ترجيحاً له هو معيار الوقت والجهد التي تتطلبها الدراسة الميدانية فيما لا يتعارض مع محددات اختيار مجتمع البحث.

وبعد الاستقرار على محافظة الدقهلية كمجال رئيسي للبحث تم اختيار جميع مراكز المحافظة (١٦ مركزاً) ثم وقع الإختيار على بعض القرى التابعة لكل مركز (٣٨ قرية) وهي قرى أم والتي بها الوحدة المحلية مجال الدراسة.

#### ٢- المجال الزمني للبحث:

يقصد به الفترة التي إستغرقتها عملية جمع البيانات ، فقد إستغرقت فترة جمع البيانات أربعة أشهر بدأت في أوائل شهر فبراير (٢٠١٠) وإنتهت في أوائل شهر مايو (٢٠١٠).

#### ٣- المجال البشري للبحث:

- يقصد بالمجال البشري الأفراد الذين سيطبق عليهم أداة البحث الميداني ممثلين للمنظمات الإجتماعية الريفية المدروسة ، وقد تحددت المجال البشري لهذه الدراسة في كل من رؤساء الوحدات المحلية (٣٨)، وسكرتير وحده محلية (٣٨) ، ومن مسئولى التنمية (٣٨) ، وروساء المجالس المحلية (٣٨) ، ومن وكلاء المجالس المحلية (٣٨) ، ومن أعضاء المجالس المحلية (٣٨) والتي تم اختيارهم أيضا بطريقة عمدية أما عضو المجلس المحلى فقد أختير بطريقة عشوائية من بين أعضاء المجالس الشعبية وهم ٢٤ عضو إجمالي أعضاء المجلس المحلى .

#### ٤- المفاهيم الإجرائية:

المفهوم الإجرائي هو الذى يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه أو تسجيله ، وأن التعاريف الإجرائية تصل بالمعجمات إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الموضوع فى ذهنه وذهن الذى يقرأ البحث وفى هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح بعض المصطلحات والمفاهيم التي يمكن تعريفها إجرائياً على النحو التالي:

#### -المشاركة الإجتماعية الرسمية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى أحد المنظمات ومنها الجمعية الزراعية وجمعية تنمية المجتمع والجمعيات الإستهلاكية ومراكز الشباب والجمعيات الدينية ومجلس الأمناء.

#### -المشاركة الإجتماعية غير الرسمية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى بعض المجالات منها المجالات الإجتماعية لأهل القرية وحل مشكلاتهم وهل يوجد علاقات جديدة مع الأهالي ومدى الوقوف معهم فى السراء والضراء والمساهمة فى الخدمات العامة والمشاركة بالمال فى عمل أى مشروع مقدمه للقرية وحضور الأفراح والمآتم وهل يوجد تبادل للزيارات مع أهل القرية ومدى المساهمة فى بناء المساجد والمدارس وتحسين ونظافة البيئة بالقرية وتقديم بعض المساعدات الإجتماعية لأهالي القرية والمشاركة فى محو الأمية وتقديم النصح والمشورة لأصحاب المشروعات داخل القرية.

#### -المشاركة السياسية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى أى حزب سياسى وهل المبحوث مشترك فى أى من الأنشطة السياسية والإدلاء بصوته فى انتخابات المجلس الشعبى المحلى ومجلس الشعب والشورى وهل المبحوث مشارك فى أى حملات إنتخابية وهل تم ترشيح نفسه قبل ذلك لعضوية المجلس الشعبى المحلى والقادم أيضا وهل سبق ورشح نفسه لعضوية مجلس الشعب والشورى والقادم أيضا وهل يداوم على سماع نشرات الأخبار السياسية وهل يتابع قراءة الجرائد اليومية لمعرفة الأخبار السياسية وهل يساهم فى حملات التوعية السياسية لأهالي القرية وهل شارك فى انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٠٥.

#### -جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل بالوحدة:

ويقصد بها درجة إسهام المبحوث في توفير الإمكانيات المادية من توفير مبنى للوحدة وملائمته وتجهيزه وخبرة استخدام الأجهزة والمعدات وتوفير تسهيلات إنتقالية واتصالية لممارسة النشاط.

**-جانب الإمكانيات البشرية بالوحدة:**

ويقصد بها مدى استعداد المبحوث للتعليم الذاتي وإلمامه بمهام وظيفته ومدى حرصه على حل مشاكل مواطن دائرته ورغبته في خدمتهم وتفتتهم في قيادته للوحدة ومدى إهتمامه بالعمل والعاملين ومدى مساهمته في توفير أعداد الإداريين الفنيين والموظفين لأداء العمل بكفاءة بالوحدة.

**-جانب فعالية العاملين بالوحدة:**

ويقصد بها كتابة أعداد العاملين ومستوى إدراكهم وخبرتهم وتأهيلهم وتدريبهم وإنتظامهم وتفهمهم لدورهم الوظيفي مما يسود بينهم من توفر روح الفريق في العمل.

**-الجوانب الإدارية والتنظيمية:**

ويقصد بها مدى التفاهم والتجاوب بين رئيس الوحدة والعاملين وبعضهم البعض ودرجة إسهام المبحوث في مشاركة العاملين في تخطيط البرامج والأنشطة وفي حفز العاملين ذوى العمل المتميز وتطوير قدراتهم عن طريق التدريب ودرجة إسهام المبحوث اتخاذ القرارات.

**-جوانب أخرى بالوحدة:**

**-أهداف إدارية :** ويقصد بها في هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إدارية خاصة بالمساهمة في تخطيط المشروعات وتنفيذ السياسة العامة للدولة والمحافظات والمركز وتنفيذ المشروعات بالجهود الذاتية والمحافظات على مشروعات الوحدة والحفاظ على أملاك الدولة ومدى مساهمة المبحوث في عملية الإشراف والمتابعة للمشروعات وتقييمها.

**-أهداف بيئية:** ويقصد بها في هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف بيئية خاصة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث بالتوعية اللازمة للمواطن واستخراج التراخيص للمحافظة على المنشآت والمشروعات.

**-أهداف إجتماعية:** ويقصد بها في هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إجتماعية خاصة بالمساهمة في القضاء على الأمية بقرى الوحدة وإعداد برامج لتوعية المواطنين ومدى تمثيل المبحوث للقرى التابعة للمشروعات الإجتماعية بالوحدة والمساهمة في تحقيق معدلات عالية من المشاركة الشعبية وتمثيل أعضاء لجان التنمية للقرى التابعة في الوحدة وفي الأداء الكلى للوحدة وفي الخدمات التى تقدمها الوحدة عموماً.

**-أهداف إقتصادية:** ويقصد بها في هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إقتصادية خاصة بإمداد شباب الخريجين من صندوق التنمية وفي مشروعات التنمية الإقتصادية بالوحدة.

**- التكيف:** يقصد به قدرة المنظمة على استخدام مواردها وتسهيلاتنا

**-التعامل:** يقصد به درجة المحافظة على العلاقات الإيجابية التى تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن والتماسك بين المنظمة وغيرها من المنظمات والإدارات والمستويات الإشرافية بالقرية وخارجها.

**-الصيانة والصحة التنظيمية:** يقصد به المحافظة على كيان المنظمة من التوترات التنظيمية واستيعابها ، وهو يتطلب تحقيق مطلبين هامين هما: رضا العاملين بالمنظمة من أعمالهم ، وضمان وجود دافعية كافية لدى عضو التنظيم لكى يستطيع أداء مهامه التنظيمية.

**-تحقيق الأهداف:** يقصد به درجة استخدام الموارد المتاحة في تحقيق أهداف المنظمة.

**٥- أدوات جمع البيانات:**

تم الإعتماد على إستمارة إستبيان تم إستيفؤها عن طريق المقابلة الشخصية للحصول على البيانات اللازمة لإختبار فروض الدراسة.

**٦- الإختيار المبدئى وتحكيم إستمارة الإستبيان:**

تم تحكيم إستمارة الإستبيان بواسطة عدد من الأساتذة المتخصصين وتم تعديل بنود الإستمارة وفقاً لتعديلات الأساتذة المحكمين وتم أيضاً إجراء تعديلاً فى بعض الأسئلة وتعديل صياغة بعض العبارات فى أسئلة أخرى لتصبح أكثر فهماً للمبوثين ضماناً لتحقيق أهداف الدراسة.

**٧- أدوات التحليل الإحصائى:**

تم استخدام إختبار (t) للفروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بالقرى المدروسة لإستخلاص نتائج الدراسة ، بالإضافة إلى العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية فى معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً.

**النتائج البحثية ومناقشتها**



يعرض هذا الجزء أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية والسياسية بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

١- المشاركة الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية والسياسية):

لاختبار الفرض النظري الأول تم صياغة الفرض الإحصائي التالي: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية والسياسية) ، والجدول رقم (١) يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (١): نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية والسياسية لإجمالي القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوي المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		المتغيرات المدروسة
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.٤٨٧	٠.٦٩٦-	٧.٢٢	٧.٠٦	أ- المشاركة الاجتماعية الرسمية.
٠.٧٣٤	٠.٣٤٠	٥٠.٣٤	٥٠.٥٨	ب- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.
٠.٧١٧	٠.٣٦٣-	٣٣.٧٧	٣٣.٣٣	ج- المشاركة السياسية.
		٩١.٣٣	٩٠.٩٧	الإجمالي

المصدر: إستمارة الاستبيان

(\*\*) معنوى عند مستوى ٠.٠١

(\*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية الرسمية (٠.٦٩٦-) ، وهي قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية غير الرسمية (٠.٣٤٠) ، وهي قيمة غير معنوية.
- في حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة السياسية (٠.٣٦٣-) ، وهي قيمة غير معنوية.

١- الجوانب الفنية:

لاختبار الفرض النظري الثاني تم صياغة الفرض الإحصائي التالي: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الفنية بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول رقم (٢) يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (٢): نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الفنية لإجمالي القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوي المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		المتغيرات المدروسة
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.٦٩٨	٠.٣٨٩	٢٢.١٠	٢٢.٣٥	أ-جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل.
٠.٢١٤	١.٢٤٦	٢٩.١٦	٢٩.٧٤	ب-جانب الإمكانيات البشرية.
٠.١٢٤	١.٥٤٤	١٦.٧٩	١٧.٥١	ج-جانب فعالية العاملين.
٠.١٧٩	١.٣٤٨	٢٠.٦٣	٢١.٢١	د-الجوانب الإدارية والتنظيمية.
				هـ-جوانب أخرى:
٠.٢٥٤	١.١٤٤	٢٤.٠٤	٢٤.٥٩	أهداف إدارية.
٠.٧٨٩	٠.٢٦٨	١٢.٨٩	١٣.٠٢	أهداف بيئية.
٠.٢٤٥	١.١٦٦	٢٥.٢٩	٢٥.٧٦	أهداف اجتماعية.
٠.٥٧٣	٠.٥٦٤	٥.٩١	٦.١٢	أهداف إقتصادية.
		١٥٦.٨١	١٦٠.٣	الإجمالي

المصدر: إستمارة الاستبيان

(\*\*) معنوى عند مستوى ٠.٠١

(\*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب الإمكانيات المادية وتسهيلات العمل (٠.٣٨٩) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب الإمكانيات البشرية (١.٢٤٦) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب فعالية العاملين (١.٥٥٤) ، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الإدارية والتنظيمية (١.٣٤٨) ، وهى قيمة غير معنوية.
- وأخيراً جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجوانب أخرى (أهداف إدارية ، أهداف بيئية ، أهداف اجتماعية ، أهداف اقتصادية) (١.١٤٤ ، ٠.٢٦٨ ، ١.١٦٦ ، ٠.٥٦٤) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

### ٣-أبعاد الكفاءة:

لاختبار الفرض النظرى الثالث تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة ، والجدول رقم (٣) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٣): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوى المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		المتغيرات المدروسة
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.٧٦٧	٠.٢٩٧	١٧.٣٤	١٧.٦١	أ-بعد التكيف.
٠.٠٨٢	١.٧٤٧	٥٢.٩٨	٥٤.٢٢	ب-بعد التكامل الأفقى.
٠.٠٤٢	٢.٠٤١	٣٣.٠٩	٣٣.٩٩	ج-بعد التكامل الرأسى.
د-بعد الصيانة والصحة التنظيمية (الرضا الوظيفى):				
٠.٢٦٨	١.١٠٩	٤١.٢٤	٤٢.٠٢	الإستمتاع بالعمل.
٠.٠٧٨	١.٧٦٨-	٨٦.٠٨	٨٨.٢١	ملاءمة ظروف العمل.
٠.٩٢٨	٠.٠٩١-	١٧.٠٤	١٦.٥٢	علاقة زملاء العمل.
٠.٢٥٩	١.١٣١	١٨.٠١	١٧.٩٧	العائد المادى.
		٢٦٥.٧٨	٢٧٠.٥٤	الإجمالى

٠.٠٥ معنوى عند مستوى

٠.٠١ معنوى عند مستوى (\*\*)

المصدر: إستمارة الاستبيان

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكيف (٠.٢٩٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الأفقى (١.٧٤٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الرأسى (٢.٠٤١) ، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد الصيانة والصحة التنظيمية (للاستمتاع بالعمل ، ملاءمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) (١.١٠٩ ، ١.٧٦٨- ، ٠.٠٩١- ، ١.١٣١) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

### ٤- بعد تحقيق الأهداف (الموقف من التنفيذ):

لاختبار الفرض النظرى الرابع تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٤): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوى	قيمة (t)	المتوسطات	الموقف من التنفيذ
-------	----------	-----------	-------------------

المعنوية	المحسوبة	المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.١٧٥	١.٣٦٠-	٤٠.٠٨	٣٨.٣٦	أ-مشروعات البنية الأساسية.
٠.٤٩٩	٠.٦٧٧-	٧٨.٤٣	٧٦.٧١	ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.
٠.٣١٦	١.٠١-	٨٦.٥١	٨٣.٦٩	ج-مشروعات التنمية الاقتصادية.
		٢٠٥.٠٢	١٩٨.٧٦	الإجمالي

المصدر: إستمارة الاستبيان (\*\*) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (\*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات البنية الأساسية (١.٣٦٠-) ، وهي قيمة غير معنوية.
  - بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (٠.٦٧٧-) ، وهي قيمة غير معنوية.
  - في حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات التنمية الاقتصادية (١.٠١-) ، وهي قيمة غير معنوية.
- ٥- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة في مرحلة التخطيط):
- لاختبار الفرض النظري الخامس تم صياغة الفرض الإحصائي التالي: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـبعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (٥) : نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـبعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة في مرحلة التخطيط) لإجمالي القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوي المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		درجة المشاركة في مرحلة التخطيط
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.١٢١	١.٥٥٧-	٣٧.٧٢	٣٥.٤٧	أ-مشروعات البنية الأساسية.
٠.٣٩٢	٠.٨٥٨-	٧٥.٤٣	٧٣.١٨	ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.
٠.٣٤٢	٠.٩٥٣-	٨١.٦٣	٧٨.٨٨	ج-مشروعات التنمية الاقتصادية.
		١٩٤.٧٨	١٨٧.٥٣	الإجمالي

المصدر: إستمارة الاستبيان (\*\*\*) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (\*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات البنية الأساسية (١.٥٥٧-) ، وهي قيمة غير معنوية.
  - بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (٠.٨٥٨-) ، وهي قيمة غير معنوية.
  - في حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـمشروعات التنمية الاقتصادية (٠.٩٥٣-) ، وهي قيمة غير معنوية.
- ٦- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة في مرحلة التنفيذ):
- لاختبار الفرض النظري السادس تم صياغة الفرض الإحصائي التالي: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـبعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول رقم (٦) يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (٦) : نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بـبعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة في مرحلة التنفيذ) لإجمالي القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

مستوي المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		درجة المشاركة في مرحلة التنفيذ
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.١٠٢	١.٦٤٤-	٣٦.٨٩	٣٤.٥٣	أ-مشروعات البنية الأساسية.
٠.٥٢٢	٠.٦٤١-	٧١.٦٧	٧٠.٠٢	ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.
٠.٣٠٤	١.٠٣١-	٧٩.٠٤	٧٦.٠٢	ج-مشروعات التنمية الاقتصادية.

الإجمالي	١٨٠.٥٧	١٨٧.٦	
المصدر: إستمارة الاستبيان	(**) معنوى عند مستوى ٠.٠١	(*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥	

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الأساسية (-١.٦٤٤)، وهي قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٦٤١)، وهي قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٣١)، وهي قيمة غير معنوية.

#### ٧- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم):

لاختبار الفرض النظرى السابع تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل **ببعد تحقيق الأهداف** بالمراكز الإدارية بالمحافظة، والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

**جدول (٧): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم) لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.**

مستوي المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسطات		درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم
		المجلس التنفيذي	المجلس الشعبي	
٠.١٣٠	١.٥٢٠-	٣٧.٥٠	٣٥.٣٣	أ-مشروعات البنية الأساسية.
٠.٤٢١	٠.٨٠٧-	٧٥.٤٦	٧٣.٣٣	ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.
٠.٢٩٦	١.٠٤٩-	٨١.٧٤	٧٨.٦٩	ج-مشروعات التنمية الاقتصادية.
		١٩٤.٧	١٨٧.٣٥	<b>الإجمالي</b>

المصدر: إستمارة الاستبيان (\*\*\*) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (\*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الأساسية (-١.٥٢٠)، وهي قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٨٠٧)، وهي قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٤٩)، وهي قيمة غير معنوية.

#### مناقشة وتفسير النتائج:

يمكن تفسير نتائج الدراسة فى ضوء طبيعة المجتمعات المحلية حيث العلاقات أولية مباشرة بين كافة أفراد المجتمع وبالتالي بين الشعبين والتنفيذيين حيث يتفق ذلك مع قانون الإدارة المحلية الذى يركز على مشاركة المجالس الشعبية فى اتخاذ القرارات مع الأجهزة التنفيذية وهو ماتم فى جميع نتائج الدراسة.

#### مقترحات الدراسة:-

هناك عدة مقترحات يمكن للجهات المختصة والمهتمة بالمنظمات الإجتماعية الريفية الحكومية وغير الحكومية - وبصفة خاصة الوحدات المحلية الريفية، أن تستفيد منها فى محاولتها لتحقيق درجة مرتفعة من الفعالية لتلك المنظمات، ويمكن استعراضها فى الآتى:

#### أولاً: مقترحات خاصة بالمنظمة الحكومية (الوحدات المحلية الريفية):

##### أ- مقترحات خاصة بتدعيم قدرة الوحدات المحلية الريفية على تلبية احتياجات المجتمع:

١- تدعيم القدرات المالية للوحدات المحلية بكافة السبل الممكنة لمساعدتها على القيام بدورها التنموى.

٢- دعم الوحدات المحلية بكافة الأثاث والمكاتب اللازمة للعمل.

٣- دعم الوحدات بالمعدات والألات اللازمة والعمل على توفير الصيانة الدائمة لها.

٤- ضرورة توفير فرص التدريب المستمر للعاملين لتنمية مهاراتهم الوظيفية وزيادة استيعابهم للتكنولوجيا المعاصرة وكذلك لتثقيفهم وتنمية فكرهم التنموى، ذلك على أن يراعى ضرورة وضع نظام للجزاءات فى حالة تخلف أحد رؤساء الوحدات المحلية عن حضور هذه الدورات التدريبية أو تسرب منها.

- ٥- ضرورة الاستفادة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل بتطويعها في مجالات يحتاجها العمل.
  - ٦- زيادة إحكام رقابة رئيس الوحدة المحلية لمنع تسرب العاملين أثناء موعد عملهم الرسمي.
  - ٧- أن يتم اختيار رؤساء الوحدات المحلية بعناية فائقة اعتمادا على مؤهلاتهم وخبراتهم الوظيفية وسلوكهم الحضارى دون محسوبية أو وساطة فى التعيين.
- ب - مقترحات خاصة بزيادة درجة القبول الإجتماعى للوحدات المحلية الريفية :**
- ١- تبسيط الإجراءات والتخلص من الروتين المعقد فى الأعمال التى تتطلب بعض المرونة.
  - ٢- أن يتم تنفيذ المشروعات التى تتطلبها حاجة الأهالى فعلا مع التوازن فى تقديمها بين قرى الوحدة.
  - ٣- زيادة تفعيل دور المشاركة الشعبية من خلال إشراك الأهالى فى اقتراح المشروعات التنموية ومحاولة الاستفادة من الإمكانيات البشرية المحلية الريفية المتاحة فى تنفيذها
  - ج- مقترحات خاصة بزيادة درجة الفعالية الكلية للوحدات المحلية الريفية :
    - ١- العودة مرة أخرى إلى إلحاق بعض المشروعات الإنتاجية التى تدر دخلا بالوحدات المحلية لتدعيم ميزاتها ولتخفيف مشكلة البطالة فى الريف وذلك بشرط توفير الإدارة الكفئة المشهود لها بالأمانة والخبرة لإدارة هذه المشروعات.
    - ٢- ضرورة تحقيق التنسيق والتعاون بين الجهاز الشعبى والجهاز التنفيذى على مستوى الوحدة المحلية للاستفادة من جهودهما فى دفع عجلات التنمية للأمام.
    - ٣- توفير فرص حقيقية لترقى رؤساء الوحدات المحلية الريفية إلى مناصب قيادية أعلى تصل إلى درجة سكرتير عام المحافظة وذلك لضمان توفير الدافعية الكافية لدى هؤلاء الرؤساء للعمل على نجاح الوحدة فى أداءها لأدوارها التنموية.
    - ٤- زيادة المرتبات والحوافز والأجور التى يتقاضها العاملين بالوحدات المحلية .
    - ٥- ضرورة توفير كوادر وظيفية مناسبة للعاملين بالوحدات المحلية الريفية.
    - ٦- زيادة التنسيق والتعاون المنظمى بين سواء بين الوحدة المحلية الريفية والمنظمات الأخرى العاملة بالقرية ، أو بين الوحدة المحلية الأخرى المجاورة لها للاستفادة من خبرتها فى إقامة بعض المشروعات التنموية ، وكذلك ينبغى أن تكون العلاقة بين الوحدة والهيئات المشرفة تأخذ اتجاهها يسمح بوجود التعاون والتشاور وتيسير فرص الإتصال بينهما لضمان تحقيق التكامل المثمر.

## المراجع

- الأسود ، شعبان الطاهر: (١٩٩٩) ، " علم الإجتماع السياسى " ، ط ١ ، " الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص ١٩٠ .
- نصر ، سالم إبراهيم، أحمد عبد العزيز دراز، محمد محمد سليمان إبراهيم (٢٠٠٥) ، " كيفية تنشيط وتفعيل العمل بالمجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية على جميع مستوياتها(دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية)" الحزب الوطنى الديمقراطى ، محافظة الشرقية ، مركز الدراسات الوطنية ، ص ٣ .
- أبو حسين ، إبتها محمد كمال: (١٩٩٩) ، " دراسة تحليلية إجتماعية لبعض المنظمات الإجتماعية بمحافظة الدقهلية: قياس الفعالية ورصد المحددات " ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، جامعة المنصورة ، مجلد ٢٤ ، العدد (٤) ، ص ١٨٤٩ .
- عطا الله ، محمد طاهر موسى محمد: (١٩٩٠) ، " بعض العوامل التنظيمية والمجتمعية الريفية المحلية المؤثرة على دور بنك القرية فى التنمية الريفية فى محافظتى الغربية وكفر الشيخ" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ص ٣٣ .
- عكرش ، أيمن أحمد محمد حسين: (٢٠٠٢) ، " المنظمات الإجتماعية الريفية" ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ص ٢٦٥ .
- على ، كمال محمد: (١٩٨٤) ، " معجم مصطلحات التنظيم والإدارة " ، دار النهضة العربية القاهرة ، ص ١٩٠ .
- الإمام ، محمد السيد و إبتها محمد كمال أبو حسين: (١٩٩٥) ، " نموذج تصورى لقياس فعالية التنظيم الإجتماعى - دراسة بنائية" ، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الإقتصادى: البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى ، الجمعية المصرية لعلم الإجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٦-١٧ ديسمبر ، ص ٤٤ .

- الشرقاوى ، أحمد عز الدين : (١٩٩٣) ، " دور المنظمات الإجتماعية فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ١ .
- عكرش ، أيمن أحمد محمد حسين : (٢٠٠٢) ، "المنظمات الإجتماعية الريفية" ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
- العزبى ، محمد إبراهيم : (٢٠٠١) ، "الإدارة المحلية فى المجتمع الريفى" ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ص ٢١٣-٢١٤ .
- العزبى ، محمد إبراهيم ، الإدارة المحلية ، فى المجتمع الريفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
- حسن ، احمد توفيق : (١٩٧٠) ، " العلاقات العامة " ، القاهرة ، دار النهضة ، ص ١٤٣ .
- سلطان ، السيد قنديل عوض : (٢٠٠٥) ، "دراسة تحليلية إجتماعية لتفعيل دور نوعين من المنظمات الإجتماعية الريفية الأهلية والحكومية فى التنمية الريفية بمحافظة الدقهلية" ، ص ١٨٤ .
- الزغبى ، صلاح : (١٩٩٠) ، "دور الإدارة المحلية فى تنظيم وتنمية المجتمع الريفى المحلى، فى القيادة والعمل مع المجتمع المحلى الريفى" ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية ، ص ٤١٧-٤١٨ .
- نجم ، سهام : (١٩٩٩) ، " من أجل دور فعال للمنظمات غير الحكومية الريفية فى إطار المشاركة و التنمية البشرية المتكاملة" ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر ، التنمية البشرية فى الوطن العربى ، مجلد مؤتمر الجلسات البحثية ، القاهرة ، ٢٠-٢٢ إبريل ، ص ٢ .
- سليمان ، محمد جلال : (١٩٨٨) ، "أثر القصور فى العلاقات التنظيمية بين الوحدات المحلية والخدمية على تحقيق أهداف اللامركزية الإدارية ، رسالة ماجستير فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ص ٢-٣ .
- الخطيب ، نهى : (٢٠٠٣) ، "دور الوحدات المحلية فى دعم ومشاركة المرأة فى مجال حماية البيئة" ، المؤتمر العربى الثانى ، الإدارة البيئية فى نظم الإدارة البيئية فى نظم الإدارة المحلية فى الوطن العربى، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢١-٢٣ يناير ، ص ١٧١ .
- حيدر ، عبد المنعم : (١٩٧٧) ، "أصول الإدارة العامة" ، مطبعة عابدين ، القاهرة ، ، ص ٢٨١ .
- الهراس ، عميد أشرف عبد الغنى : (١٩٨٧) ، " أسلوب إدارة الشرطة فى ضوء نظام المحليات" ، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، القاهرة ، ، ص ٨١ .
- بطرس ، ظريف بطرس ظريف : (١٩٧٧) ، "موسوعة الحكم المحلى" ، الاساسيات النظرية للحكم المحلى، الجزء الاول، القاهرة، المنظمه العربية للعلوم الادارية ص ٣١١ .
- الهراس ، عميد أشرف عبد الغنى : (١٩٨٧) ، " أسلوب إدارة الشرطة فى ضوء نظام المحليات" ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- الحبيبي ، على السيد : (١٩٨٣) ، "نظرة الإدارة المحلية" ، مقوماتها وعوامل نجاحها ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ٣١٤-٣١٥ .
- شنا ، محمد السيد : (١٩٩١) ، "العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية فى جمهورية مصر العربية" ، دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ص ٥١-٥٢ .
- Sherman, T. P. and O. M. In Local; Government Pergamon Press, London, 1969, PP.140-141.

**POWER STRUCTURE IN RURAL SOCIETY  
(A COMPARATIVE STUDY FOR LOCAL PEOPLE COUNCILS  
AND EXECUTIVE COUNCILS IN SOME ADMINISTRATIVE  
CENTERS AT DAKAHLIA GOVERNORATE).**

Abou-Hussien, Ibtehal M. K.\* and Nagwa A.F. El-Gammal\*\*

\* Extension and Rural Sociology Dept., Fac. Agric., Mansoura University

\*\* Faculty of Agric., J. Agric Sci., Fac. of Agric., Mansoura University

**ABSTRACT**

The units of rural local government social one of the organizations that apply administrative decentralization in Egypt, designed to achieve coordination and integration between the efforts of government authorities for the development of economic and social conditions and cultural environments to link these local environments with country.

The current study aimed mainly of identifying differences between Local People Councils and Executive Councils concerning their role in rural development.

Data were collected from the workers of local People councils and executive councils by personal interview during the period from February to may 2010 . Frequency distribution, percentages, arithmetic mean, and (t) test were used to analyze data and presenting results.

**The main findings of the study were:**

There were no significant relationship between local People councils and executive councils in the following areas:

- 1- Implementing infrastructure projects.
- 2- Implementing institutional and human development projects.
- 3- Implementing economic development projects.
- 4- Dimensions of efficiency (adaptation-horizontal and vertical integration-maintenance and organization health –Enjoy working – suitability of work conditions-relationship with co-workers – financial return) .

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الأمام

أ.د / فؤاد عبد اللطيف سلامة

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

كلية الزراعة – جامعة المنوفية